

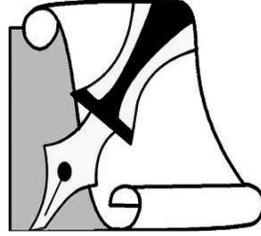


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيجة**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شهدت الأيام الماضية محاولات جديّة من قبل الحكومة للإقلاع بمهامّها في سباق مع الوقت وسط هذه الظروف الصعبة.

ويطغى الشأن الاقتصادي على توقعات اللبنانيين في ظل تساؤلات حول ماهية توجه الحكومة، وتركزت الأنظار على زيارة وفد صندوق النقد الدولي إلى لبنان، لما تحمله من أهمية وأبعاد تتصل بمستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعيشها.

وتعول السلطة السياسية على مشورة هذه المؤسسة الدولية وغيرها من الشركات والمؤسسات من أجل تأمين المعالجة المطلوبة لهذه الأزمة ومنع وصول البلاد إلى إفلاس وانهيار، على غرار ما أصاب دولاً أخرى. ولكن في انتظار توافر هذه المعالجة، فإن المواطن يدفع يومياً ثمن الأزمة من قوته ومعيشتته إذ يكتوي بارتفاع الأسعار، نتيجة التلاعب بسعر العملة الوطنية إزاء العملات الصعبة التي يتقدمها الدولار الأميركي ما يضاف إلى أزماته الأخرى. لذا، شكل وصول وفد صندوق النقد الدولي إلى بيروت، وبدء المحادثات الرسمية مع السلطات اللبنانية، الحدث المالي والاقتصادي الأبرز الذي كان ينتظره اللبنانيون.

وتبين أن وفد الصندوق كان مستمعا أكثر منه متحدثا علما أن مهامه استشارية حتى الآن في انتظار خطة عملية سيقدمها إلى لبنان. وقد اطلع على الأفكار التي طرحها المسؤولون اللبنانيون حول الخطة التي يجري إعدادها لتكون بمثابة برنامج إنقاذ شامل. ومن المتوقع أن يتأخر الوفد في توفير بعض الإجابات الهامة على نقاط محددة، في انتظار أن يتشاور وفد الصندوق مع إدارته، على أن يعود بالإجابات لاحقا.

من ناحية لبنان، فقد أعد خطة لمواجهة الأزمة وطريقة الخروج منها، وعرض جانباً منها على وفد الصندوق الذي أعطى وجهة نظره في ظل الظروف الحالية وما يحتاجه لبنان من إجراءات اصلاحية واقتصادية ومالية، ومكمن الصعوبات والسبل الآيلة الى الحل.. إذا أمكن وصفت نية السلطة السياسية.

وعلم أن وفد الصندوق سيضع مع لبنان خطة، في انتظار المساعدات التي ينتظر أن تأتي في المرحلة المقبلة. وهذا يعني أن الحكومة تريد الانتقال من مرحلة طلب المشورة الفنية من صندوق النقد، إلى مرحلة طلب برنامج إنقاضي يتضمن حزمة دعم مالي مبرمجة على سنوات عدة. وفي هذا الإطار، تم بحث موضوع استحقاق سندات اليوروبوند الذي ينتظر نتائج الاتصالات مع صندوق النقد لتحديد الخيار الاقل كلفة.

كما علم أن الاجتماع مع بعثة صندوق النقد خلص إلى دراسة الصندوق لآلية تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي وإعادة تكوين رساميل المصارف وإمكانية تحرير سعر الصرف وإعادة تنشيط الاقتصاد..

وفي الشأن المالي الذي يهم الناس، يؤكد الجميع أن الهم الأساسي أمام القطاع المصرفي يبقى هو المحافظة على أموال المودعين في المصارف كبيرة كانت أم صغيرة، وإذا كان متعذراً الآن السحوبات والتحاويل فيجب أن يبقى موقتاً ويعمل على تحرير الودائع قبل تحرير سعر الصرف خاصة وأن الفوائد إلى انخفاض، حسب الخبراء الاقتصاديين.

إضافة إلى ذلك، كأنه لم يكف ما يعاني منه لبنان لكي يطغى هم فيروس الكورونا على شؤون الناس مع تسجيل الحالة الأولى على هذا الصعيد، في ظل دولة مهترئة على الصعد المختلفة ما يتطلب جدية كبيرة في التعاطي مع هم جديد طغى على اللبنانيين.

في الخلاصة، ستكون النية الجدية للحكومة في سبيل الإصلاح مفتاح القبول الخارجي بها . وسجلت هنا إيجابية أوروبية، فرنسية على وجه التحديد لمساعدة لبنان على التعافي من أزمته المالية، ومن بينها برنامج لصندوق النقد الدولي . ويشير مراقبون إلى ارتياح أوروبي إلى المسار الذي بدأت تسلكه الحكومة و إلى الجدية الملموسة في مقاربتها الأزمة، ولاسيما لناحية مكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الملحة والتي طال انتظارها.

على أن الأوروبيين في شكل عام يتمايزون عن الموقف الأميركي المتحفظ والموقف الخليجي، السعودي خاصة، الذي لا زال غير راغب حتى الساعة في الانفتاح على دياب الذي عليه الرهان على عامل الوقت هنا.

التيار الحر والهجوم المضاد

يبدو أن التيار الوطني الحر قد افتتح مرحلة جديدة من الدفاع عن النفس في إطار الهجوم المضاد، وتقاطع الأمر مع فترة الخلاف مع زعيم تيار المستقبل سعد الحريري الذي أدى إلى انهيار التسوية الرئاسية.

جاء ذلك في إطار تظاهرة أمام مصرف لبنان تحت عنوان ملف التحويلات المالية المشبوهة الى الخارج التي يطالب كثيرون بكشفها. لكن من الواضح أن الهدف الأول للتيار هو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي حاول العهد والتيار إزاحته كونه ليس صنيعتهما واعتراضا على سياساته المالية والنقدية، فحالت التوازنات الداخلية وخاصة دعمه الخارجي والتدخل الأميركي لصالحه دون ذلك، وبالتالي اضطررا إلى الاستمرار في التعايش معه وتأجيل جردة الحساب أو تصفية الحساب إلى وقت آخر، ويبدو أنه حان بعد وقوع الكارثة الاقتصادية وانتفاء الأسباب الموجبة التي كانت تبرر مهادنة الحاكم وأولها العلاقة الحميمة مع الحريري.

هي المواجهة على المكشوف بين رئيس التيار الحر جبران باسيل ومعه العهد من ناحية، والحريري ومن معه من الحلفاء ومن بينهم زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من ناحية ثانية.

تقف وراء الحريري وجنبلاط الذي تحرك على الأرض في وجه التيار، منظومة مالية اقتصادية ممسكة بأكثر من مفصل في الدولة. وهذه المواجهة مرشحة للتصاعد وهي مهمة صعبة أصلا للتيار الذي استرجع ماضيه النضالي بعد اتهامه بالغرق في لعبة السلطة والطائفية التحاصصية. برع التيار في العزف على وتر نقمة الناس على المصارف ونظامها، برغم عدم حماسة الحراك الشعبي بهذا التحرك والتساؤلات حول سكوت التيار عن سلامة طيلة هذه السنوات إضافة إلى كون باسيل هو في رأس قائمة المسؤولين عما بلغت إليه الأمور، ولا يمكنه إبراء نفسه من خلال تحركات كهذه علما أن الهروب المتواصل إلى الأمام لن يغير من كونه شريكا في المسؤولية عما آلت إليه الأمور. ويعتبر الحراك وخصوم باسيل أن الأخير يحاول إعادة تعويم تياره ونفسه من خلال افتعال معركة استعراضية ضد البنك المركزي وسلامة، وإعادة ترسيم خطوط التماس مع الحريري وجنبلاط لشد العصب الحزبي والطائفي من جديد.

لكن التيار يقارب الأمور على صعيد مختلف. فالتظاهرة ليست فريدة، بل تتقاطع مع نضال تشريعي في مجلس النواب للدفع نحو إقرار قوانين إصلاحية سبق له أن تقدم بها، وعلى المستوى القضائي للضغط في اتجاه ملاحقة المرتكبين على مختلف أنواعهم، وجاء الجانب الميداني كونه وسيلة أفضل للضغط كون سلامة تجاهل عمدا كل سؤال وجهه التيار حول موضوع الأموال المهربة ما تسبب في تراجع احتياطي المصارف على حساب صغار المودعين.

على أنه حتى لدى البعض في التيار ثمة انتقادات غير علنية للتحرك و إن لا زالت قليلة. وخاصة على صعيد المعركة الكبرى مع سلامة لتغييره، كونه لم يقدر حجم العواقب لأن خبراء المال والإقتصاد، حتى الذين لا يوافقون على سياسات سلامه المالية ويدركون حجم تداعياتها، يجمعون على أن تغييره في هذه المرحلة الدقيقة سيفتح حربا أميركية شعواء على لبنان في شكل عام، خاصة على من قرر أو ساهم بتغييره، أكبر من الحرب التي يعيشها لبنان كون ذلك يمس برجلها الأول في لبنان. كما أن تغيير سلامة ومهما كان البديل لن يؤدي إلى إنقاذ الوضع من الحرب المالية التي تقودها الولايات المتحدة ضد لبنان بسلاح الدولار، وبهدف إغراق البلد ومعه حزب الله وحلفاءه وتقليب الرأي العام ضده.

لكن بما أن لدى التيار كل الحجج وعلى مرّ العهود للدفع عن نفسه بالاتهامات، فإن تهمة السكوت على سلامة تقابل بأن مفاعيل التسوية الشهيرة لم تكن تشمل السياسات المالية والنقدية المتبعة لدى مصرف لبنان، والتي استمر التيار معترضا عليها كونها همشت القطاعات الانتاجية، وباعت اللبنانيين أوهاما من جيبيهم، وظل الاعتراض على تلك السياسات في عز العلاقة المتينة بين الحريري وباسيل، حسب هؤلاء . ويضيفون أن التيار كان قد سعى الى تغيير سلامة، إلا أنه قوبل بأن الأخير يشكل ضمانا للاستقرار النقدي وللعلاقة مع الخارج، وأن الاستغناء عنه ينطوي على مغامرة غير محسوبة قد تؤدي إلى انهيار البلاد. في كل الأحوال من الواضح أن الامور لن تقف هنا، وهي متجهة إلى التصاعد بين التيار وأخصامه على الساحة في ظل خطة متدرجة ومدروسة.

زيارة لاريجاني: خفة لبنانية!

كانت لافطة الزيارة الرسمية الخارجية الأخيرة لرئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، عندما حظ في بيروت قبل أيام بعد مروره في دمشق قادما إليها من بغداد، مقدمات مقترحات إقتصادية للتعاون مع لبنان.

في لقاءاته مع المسؤولين المحليين، سمع هؤلاء عروضات عديدة لتعاون إيراني مع لبنان في مجالات متعددة أهمها في ملف الكهرباء، وفي مجال القطاع الزراعي عبر فتح الاسواق الايرانية أمام المنتجات اللبنانية، إضافة إلى شؤون أخرى تجارية وغازية وبنفطية وفي ملف الدواء الهام جدا.

هي ليست المرة الأولى التي تعرض فيها طهران مساعدتها وتقدم مقترحات لذلك، إذ سبق هذا الأمر عروضات منها العسكري قبل سنوات، الذي لم يكن لبنان قادرا على قبوله نتيجة وقوع إيران تحت العقوبات الدولية العسكرية وحظر السلاح منذ ذلك الحين والذي ينتهي العام الحالي، ويقول البعض إن لاريجاني لم يقدم التزامات معينة واكتفى بالاقترحات التي تهم لبنان الذي يتعرض للضغوط وتتفهم إيران ظروفه.

ويعي المسؤولون الإيرانيون ولاريجاني منهم، صعوبة استجابة لبنان لما يطرح من قبلهم، برغم أن رئيس مجلس الشوري الايراني جاء بتسهيلات كبيرة تفيد الاقتصاد اللبناني الذي يتدحرج نحو وضع كارثي.

ويشير البعض إلى أن لا طاقة للبنان على تحمل تبعات تعاونه مع إيران على هذه الأصعدة، حتى لو أراد ذلك، ويشير المتابعون لزيارة لاريجاني إلى خفة طبعت الردود اللبنانية على الطروحات الايرانية، التي سرعان ما وضعها اللبنانيون في الإطار السياسي وضمن تجاذبات اللعبة الاقليمية والدولية.

ولعل الموقف اللبناني لن يتغير برغم اختلاف شخصية رئيس الحكومة الحالية حسان دياب عن سلفه سعد الحريري على رأس الحكومة المتهمة باللون الواحد والتي تبدو مغايرة لسابقتها. ذلك أن لبنان يمر في مرحلة حساسة، ويسعى جاهدا نحو مساعدات غربية مع الحفاظ على تلك الأميركية في ظل أكثر الإدارات خصومة لابل عداوة لإيران.

والحال أن طهران تواجه عقوبات أميركية قاسية ما قد يضع الجهة التي تتعامل معها في موقع المعادي للولايات المتحدة الأميركية، وسيعتبر لبنان مرتما في حوض المحور الإيراني.

لكن المتابعين للموقف الإيراني يقولون إن لبنان كان قادرا على التعامل بإيجابية أكثر مع العروض الإيرانية، ليحاكي التجربة العراقية التي تفهمتها واشنطن التي كانت ستبدي الموقف نفسه، أو على الأقل لم تكن لترفض حصول لبنان على إغراءات وتسهيلات إستثنائية يمكن للإيرانيين تقديمها، وهو الموقف الذي سيسقط نفسه على الجهات الدولية الأخرى، ريثما يقوم لبنان بالنهوض مجددا من أزمته الاقتصادية عبر خطوات مدروسة من بينها الشروع بجدية في العمل على كنزها النفطي والغازي الكامن.

ربما لا يجب على الإيرانيين توقع غير الرد اللبناني البارد عليهم، على الرغم من حاجة لبنان الماسة الى المساعدات، وهو ربما ما أشار إليه قول لاريجاني خلال تقديمه العروض الإيرانية حين دعا الى انتظار أن يقبل اللبنانيون بها.

لكن الأولوية اليوم بالنسبة إلى لبنان تتجه نحو الخارج الآخر الغربي والخليجي الذي على البلاد الانتظار قبل اتضاح صورة مقارنته للواقع الحكومي، لا سيما الموقف السعودي ومعه الإماراتي من أي انفتاح لبناني جاد عليهما يترجم ماديا.

لذا، فقد استمع دياب مليّا إلى الطروحات الإيرانية، قبل وضعها بهدوء في الدرج، ولما لا، التلويح بها أمام أي برودة غربية وخليجية لمساعدة لبنان المتأزم؟

في موازاة ذلك، تحدث البعض عن دلالات لزيارة لاريجاني تشبه تلك التي أتت بها زيارة المرشح للانتخابات الرئاسية الإيرانية في التسعينيات محمد خاتمي الذي افتتح حملته الانتخابية من لبنان.

لكن الظروف لا تبدو متشابهة اليوم، ويدعو مطلقون على الموقف الايراني إلى عدم التسرع في ذلك برغم أن لاريجاني يعد بارزا في السباق الرئاسي المقبل الذي يتبقى عليه سنة وأربعة أشهر.

يضع هؤلاء الزيارة في إطار جولة إقليمية موحدة بدأت في بغداد ومرت في دمشق وصولاً إلى بيروت. بمعنى آخر، هي جولة على الحلفاء لكن مع إبداء أهمية كبرى للدولة الوطنية في كل بلد، وهو ما شدد عليه لاريجاني في لقاءاته مع المسؤولين اللبنانيين.

هو باختصار، تأكيد على البعد الرسمي مع تشديد على دعم المقاومة في تلك البلاد. وبما أن الأمر كذلك، فيجب وضع الزيارة في إطار السياسة والظروف التي استجبت على المنطقة بعد الاغتيال الاميركي لقائد فيلق القدس قاسم سليمانى وصحبه.

ولعل لبنان لن يكون قادراً على الافتكاك من هذا التنازع الغربي الايراني عليه قبل جلاء العلاقة الصعبة التي تزداد توتراً بين واشنطن وطهران، وهي العلاقة التي لن تشوبها الايجابية قريباً، أقله قبل الانتخابات الاميركية المقبلة في تشرين الثاني من العام الحالي.

ويرى هؤلاء أن الضغوط الغربية لن تسمح بعلاقة متطورة بين لبنان وإيران كون الولايات المتحدة الاميركية لا زالت تعمل على عزلها عن بعضهما البعض وإثارة الذعر من حزب الله، في ظل علمها بأنه تأقلم مع عقوباتها الاقتصادية.

في المقابل، يتهم المحور المعادي لطهران إياها بأنها تستمر في دعم محورها اللبناني من دون الالتفات إلى المصلحة اللبنانية، وهي رؤية ترى أنه يمكن اختصار مغزى زيارة لاريجاني بتوصيفه لحزب الله بالرأس المال الكبير للبنان لتسأل: ماذا قدم لاريجاني فعلياً في زيارته؟

والواقع أن لبنان أخرج نفسه من هذا الحرج عبر الرهان على الغرب والخليج، وهو ما يعنيه الإيرانيون الذين سيراهنون على مستقبل أفضل للعلاقة.. في ظروف مغايرة!

الحريرية أمام التحدي

تواجه الحريرية اليوم تحدي الاستمرار في الوقت الذي لا يشبه فيه خروج سعد الحريري من الحكم سوابقه وأبيه رفيق الحريري، على هذا الصعيد.

إنها معركة الذود عن الذات تلك التي يخوضها زعيم "تيار المستقبل" في مرحلة دقيقة يمر فيها وتياره يمكن الذهاب معها الى تسمية المرحلة بـ"حرب الوجود" بالنسبة الى الرجل.

بالنسبة إلى كثيرين، فإن الحريرية السياسية كما جاء بها الرئيس رفيق الحريري تبدو مهددة. ربما ليس الأمر لناحية قهر الظروف والأخصام والأعداء، القريبين منهم أو البعيدين، لهذه الظاهرة، بقدر ما يتعلق بتعرضها لضربة يأمل البعض أن تشكل بدء العد العكسي لها على طريق الأفول.

لم يكن أمام الحريري الإبن بدءًا من الانتقال إلى مرحلة الهجوم المضاد وهو خير وسيلة للذود عن النفس. شحن كل الأسلحة المناسبة نحو مرحلة مقبلة ستشهد تموضعه مع حلفاء الزمن الجميل للأب والإبن. وكما فعل عندما تقلص حضوره النيابي في انتخابات العام 2018، حين خرج الأخصام مزهوين بما اعتبروه انتصارا على الرجل أسس لقضم معتبر من حصته في السلطة، فظهر زعيم التيار الأكبر على الساحة السنوية ليعلن عدم خسارة الحرب، يقوم الحريري بالمهمة نفسها اليوم.

يستذكر المستقبليون مراحل عدة تعرض خلالها الحريريان للضربات، لكنها خرجا منها بقوة. حصل ذلك في زمن رفيق الحريري العام 1998 حين أُجبر على الخروج من السلطة قبل أن يعود بتأييد شعبي جارف في انتخابات العام 2000. وتكرر الأمر مع الحريرية نفسها مع زلزال اغتيال الحريري العام 2005، لكنها صمدت وحققت الفوز الانتخابي تلو الآخر.

مع سعد الحريري يمكن العودة إلى العام 2011 مع إخراج المحرج من الحكومة خلال زيارته الرئيس الأميركي باراك أوباما تحت عنوان الوان واي تيكت، بمعنى آخر الذهاب من دون العودة، لكنه عاد مع الايام الى السلطة.. ولو بالتدريج.

والواقع أنه خلال احتفال بيت الوسط في ذكرى 14 شباط، شكل الهجوم على العهد مواربة ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل مباشرة، الوسيلة الأنجع لاستقطاب الجماهير وللدفاع عن النفس في وجه أزمة كبرى في البلاد كما في وجه انتفاضة شعبية شكلت قرارات حكومة الحريري والمقربين منه شرارتها.

كان الحريري يعلم تماما تراجع شعبي، وتحت عنوان إعادة إطلاق الحرية والضرورات الأمنية، نقل احتفال 14 شباط من مجمع البيال الى منزله لكي يغص المكان بالمحتفلين. والواقع أن إخراج الاحتفال كان بارعا في اللعب على الوتر العاطفي واستنكار كل من حارب رفيق الحريري والدفع عن النفس تهمة التورط بأزمة البلاد. وبكلمات أخرى، كان زعيم المستقبل يوجه الاتهامات ويحمل المسؤولية الى كل من وقف في وجه مشروع الأب الطموح الذي قدم الى السلطة في زمن السلم تحت عنوان إعادة بناء ما دمرته الحرب.

من هنا، شكلت رموز الماضي المتهمه بمحاربة الحريري، كما تلك الجديدة، مضبطة الاتهام، في مقارنة بين من حارب الأب لإنهائه سياسيا ومن يحارب الابن للسبب نفسه.

والحال أن فضلا يسجل للحريري في نقل البلاد من مرحلة الفراغ الرئاسي المؤذي السابق في اتجاه مرحلة جديدة أمل منها أن تؤسس الى عهد جديد في لبنان يشكل معه الحريري الضلع المؤسساتي الهام على الساحة.

لذلك كانت مساهمته في وصول العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية. لكن في حسابات العهد وباسيل كانت مرحلة نحو ثنائية مارونية سنوية متجددة بين باسيل والحريري. والواقع أن

التسوية صمدت طيلة سنوات ثلاث برغم ما اعترها من عثرات غلفتها استفادة متبادلة في السلطة، لكن مع تفجر الغضب الشعبي في 17 تشرين الأول الماضي ومن ثم تقديم الحريري لاستقالته مرغما بعد ان بات في وجه الناس، من دون إستشارة العهد، تشكلت فجوة بين الجانبين عمقها سعي الحريري الى حكومة يخرج منها باسيل.

فشل الحريري في خطته، وكانت من المفارقات أن من ساهم في إفشاله كان حليفه زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع الذي أعلن انه لن يمنح الثقة في المجلس لحكومة يؤلفها الحريري. وبغض النظر عن المسبب في خروج زعيم المستقبل، فإن الاخير قد نعى التسوية، وتقارب مع حلفائه التاريخيين وعلى رأسهم جنبلاط، في ظل مساعي لمد جسور التلاقي مع جعجع.

وبينما يسود في أوساط التيار الحر رأي أن لا عداوة مطلقة في السياسة، وأن لا إمكانية لاستئناف الحريري قوته من دون تسوية أخرى مع باسيل في المستقبل، يلفت المستقبل إلى إمكانية الأمر، لكن تشوبه صعوبات كبرى. فالتسوية تقوم على تفاهم بين جانبيين، أما عندما لا يقوم أي طرف باحترامها، فإنه بذلك يسقطها كما حصل مع اتفاق معراب. وبالنسبة الى هؤلاء فإن لا امكانية للتسوية في ظل وجود باسيل.

في هذه الأثناء، ثمة سعي بين المستقبلين لقيام جبهة جديدة برلمانية وشعبية في وجه الحكومة برغم أن الأمر قد يتخذ وقتاً.

وبينما يدعو البعض ممن إنضوى في قوى 14 آذار الى إحيائها من جديد في ظل جهود من قبل جعجع خصوصا على هذا الصعيد موسطا السعودية لذلك، يرى المستقبليون أن المعارضة الجديدة يجب أن تضم قوى على امتداد الساحة السياسية وليس حصرا ضمن 14 آذار التي لم يعد اطارها صالحا.

ويلفتون إلى أن قوى وشخصيات جديدة قد استجدت اليوم على الساحة، ويجب مواصلة جهد معارضة الشارع والبرلمان في ظل المعطيات الجديدة التي طرأت على البلاد.

كما تبرز رغبة عند معارضين لحكومة حسان دياب لوضع خارطة طريق لمرحلة ما بعد خطاب الحريري عبر إعادة ترتيب التحالفات ومنها مع القوات اللبنانية بعد تنقية الماضي، بعد تثبيت العلاقة مع الإشتراكي، واستمالة تيارات هامة أخرى مثل حزب الكتائب وغيره حتى من هم في قوى ما يعرف بالممانعة، مثل رئيس مجلس النواب نبيه بري وزعيم تيار المردة سليمان فرنجية.

وبالنسبة إلى أصحاب الفكرة هذه فإن من الأهمية بمكان تحديد الأهداف لكل مرحلة ووضع برنامج إنقاضي شامل يلحظ التشارك مع المنتفضين في الشارع. والواقع أن الجميع أدرك أن ما بعد 17 تشرين ليس كما قبله.

من جهته، يراهن الحريري وتياره على العودة إلى السلطة من باب السرايا الحكومية وهو رهان على الوقت كما على أخطاء حكومة دياب والمتغيرات الخارجية المحيطة. لم يستهدف الحريري دياب، حتى الآن، لكي لا يظهر معطلا، وشرع في تحصين الذات سنياو شد العصب والمناداة بحماية اتفاق الطائف الذي وفر بعض السلطات لرئيس الحكومة، بالتزامن مع الهجوم على من يستهدف هذا الاتفاق وهما عون وباسيل، مع تحييد حزب الله الذي انتقده من دون تشنج في خطابه الأخير، في ظل ربط النزاع معه على قضايا ثلاث: السلاح، المحكمة وسوريا.

إنه رهان على الوقت، وفي صفوف المستقبلين ثقة في أن حكومة دياب لن تكون قادرة على التصدي للتحديات، لكن المهمة الأساس اليوم هي لتحصين التيار من الداخل. ويؤدي البعض في المستقبل رأيهم صراحة بخلل داخلي قائم في صفوف التيار، لكن هناك ثقة بأن الحريري سيؤدي المهمة مع ضرورة التخلص نهائياً من العائلية والشخصانية وتوفير فرص متساوية

للجميع للتطور وأداء مهامهم في التيار. وهي أمور تتطلب بحسب متابعين لأداء التيار، نزول الحريري الى القاعدة وعدم التعاطي بفوقية وبيروقراطية تفقد القائد شعبيته المهتزة أصلاً. على أن ما يساعد الحريري اليوم دوماً ويمثل حبل النجاة بالنسبة اليه، يتمثل في غياب منافس سني يقارعه على مساحة تواجد الطائفة في البلاد. ليس ذلك فقط، الرجل يشكل حاجة حتى للأخصام كما للخارج، لكن وجوده خارج السلطة، وإن جلب له التعاطف، سيهمشه، خاصة وأن لا ضمانات بأن انتخابات نيابية قد تجري في ظل الظروف الحالية، ناهيك عن تلك المبكرة التي طالب بها زعيم المستقبل في خطابه الأخير.

وفي هذه الأثناء، قد يجد بعض المنافسين من شخصيات وتيارات فرصة للعودة، ولو نسبياً، في وجه الحريري الذي لم يعد يتمتع بالحاضنة الاقليمية والدولية السابقة، ومن شأن فشله في لملمة التيار أن يؤسس لفراغ يصعد عبره البديل له. ولن يكون في مقدور زعيم المستقبل لحماية الحريري السياسية سوى إعادة رص الصفوف مع الحلفاء الذين عليهم احتضانه، لكن على الرجل تقبل عدم عودة الحريري الى أزمنتها الذهبية حين تفردت بالواقع السني في البلاد الذي لم يتم اختزاله معظم مراحل التاريخ بزعامة واحدة، خاصة وأن مرحلة خروج الحريري من الحكم قد لا تكون قصيرة.